دور الإنفاق الحكومي في توليد وإدامة التضخم في العراق

د .حيدر حسين آل طعمة * د .محمد ناجي الزبيدي*

المستخلص

يعد التضخم احد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تتمحور حولها عملية صياغة السياسات الاقتصادية الكلية، لما له من آثار غير مرغوب فيها على نشاطات الوحدات الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي. تقوم هذه الدراسة بتحري العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في العراق خلال المدة (2005–2010)، بيانات فصلية وشهرية، وباستخدام الطرائق القياسية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية ممثلة في نموذج التكامل المشترك (Co-ntegration Model) وسببية غرانجر (Granger's Causality). وقد أفصحت نتائج الدراسة عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، كما دل اختبار السببية على أهمية الإنفاق الحكومي في تفسير مسار التضخم خلال مدة الدراسة.

Abstract

inflation is one of the most important economic indicators that revolve around the process of formulating macroeconomic policies, because of its undesirable effects on the activities of economic units and the rates of economic growth. This study investigated the relationship between government spending and inflation in Iraq within the period (2005-2010), quarterly and monthly data, using modern econometrics methods in the analysis of time series represented in the form of Co-integration Model and Granger's Causality. The results of the study revealed the existence of long-term equilibrium relationship between the variables mentioned, Causality test is also indicated the importance of government spending in the interpretation of the path of inflation during the period of study.

مقدمة

يشكل التضخم تحدياً دائماً لمعظم اقتصاديات العالم، المتقدمة والنامية على السواء، نظراً لتأثيره الممتد إلى الأفراد وقطاع الأعمال وكذلك القطاع الحكومي. وقد وسمت الظاهرة التضخمية مسار الاقتصاد العراقي خلال العقود الثلاثة الماضية. وعلى الرغم من حصول تطورات سعرية ايجابية مهمة من بينها حالة الهبوط النسبي في اتجاه معدلات التضخم بعد عام (2003) إلا أن تبدلاً جوهرياً اخذ يطرأ على اتجاهات المستوى العام للأسعار منذ شباط (2006) ليضع الاقتصاد العراقي مجدداً في مواجهة مع الضغوط التضخمية. تتوخى هذه

* عضو هيئة تدريس/جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد

الدراسة تحليل آلية توليد التضخم في اقتصاد يعتمد نشاطه على دخل الصادرات من سلعة وحيدة ضعيفة التشابك مع قطاعاته الإنتاجية الأخرى، وذلك من خلال الركون إلى حقيبة أدوات السياسة المالية، ومناقشة الأدوار الفعلية والمحتملة للإنفاق الحكومي في توليد وإدامة التضخم في العراق.

مشكلة الدراسة:

هيمن التحليل النقدي في تفسير ومواجهة التضخم على معظم الدراسات النظرية والتجريبية في العراق. حيث تناولت معظم هذه الدراسات العلاقة بين عرض النقد ومعدلات التضخم، بيد أن الضغوط التضخمية في الاقتصاديات النفطية تخضع لعوامل أخرى، الأمر الذي يتطلب محاولة فهم جديدة للديناميكيات العملية المولدة للتضخم في العراق والتنبؤ بمساره في المستقبل.

فرضية الدراسة:

تتمحور فرضية الدراسة حول أهمية الإنفاق الحكومي في تفسير اتجاهات الظاهرة التضخمية في الاقتصادات النفطية بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص.

هدف الدراسة :

يهدف البحث بشكل رئيس إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في اقتصاد نفطي يعتمد فيه الإنفاق الحكومي على مبيعات النفط الخام إلى الخارج، دون الخوض في غمار نظريات التضخم وإنما عبر صياغة إطار نظري للاستعانة به في اختبار الفرضية التي طرحتها الدراسة، والوقوف على الدور الحقيقي للإنفاق الحكومي على مسار التضخم في العراق.

حدود الدراسة:

تحقيقاً لهدف الدراسة واختبار فرضيتها، تمت الاستعانة بالإنفاق الحكومي العام والرقم القياسي للأسعار في العراق. أما الحدود الزمنية للدراسة فقد اشتملت على السلاسل الزمنية للمتغيرات المذكورة فقد غطت المدة (2005–2010) بيانات فصلية، ولذات المدة بيانات شهرية.

هيكل الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى خمسة أجزاء، فبعد المقدمة واستعراض منهجية الدراسة، يقدم الجزء الثاني لمحة موجزة عن ابرز نظريات التضخم، يلي ذلك مناقشة اتجاهات الظاهرة التضخمية في العراق في سياق الجزء الثالث، أما الجزء الرابع من الدراسة فقد كرس لبيان طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الاقتصادات النفطية. وأخيراً اهتم الجزء الخامس باستعراض النموذج القياسي المستخدم ومناقشة أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

توطئة

يعد التضخم من ابرز المؤشرات الاقتصادية التي تتمحور حولها عملية صياغة السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. وقد أثارت طبيعة الآليات التي تستند عليها ديناميكية التضخم جدلاً كبيراً على المستوى النظري والتجريبي. فقد عزت بعض النظريات التضخم إلى عوامل جانب الطلب (Demand-Side Factors) أو التضخم بسحب الطلب (Demand-pull inflation) [1] حيث يؤدي التوسع في الطلب الكلي بمعدلات تفوق معدلات نمو العرض إلى ارتفاع مستويات الأسعار. وقد أكدت النظرية الكينزية على أهمية حالة التوازن في الاقتصاد، إذ يصبح للطلب الفائض أهمية كبيرة في إحداث التضخم في ظل استخدام كافة الموارد الاقتصادية، بينما تتلاشى تلك الأهمية إذا كانت هناك موارد غير مستغلة في البلد. ويتمثل احد أهم العوامل الرئيسة الكامنة خلف تضخم الطلب بالنمو السريع للعرض النقدي بسبب التوسع النقدي والمالي[2].

في المقابل، يوجه البعض الآخر من النظريات الانتباه إلى عوامل جانب العرض (Supply-Side Factors) او التضخم بدفع التكاليف (Cost-Push Inflation) في تفسير الظاهرة التضخمية. في سياق ذلك يشير أنصار هذا التيار إلى إن ارتفاع تكلفة الإنتاج السبب المباشر لارتفاع مستويات الأسعار. وهناك سببين سببان أساسيان للتضخم من جانب العرض، يمثل كلاهما نوعاً من ممارسة القوة في الأسواق من قبل بعض المجموعات، يتمثل السبب الأول في

---

[1] - حسن الهجهوج، محددات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اسلوب التكامل المشترك، مجلة جامعة الخرطوم للعلوم الإدارية، بدون عدد، السودان، 2009، ص10.

. mgtschool@uk.edu www.

2 – ساموبلسون، بول ووليام نوردهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006، ص712.

الأجور العالية التي تؤمنها اتحادات العمال لمنتسبيها، والتي تفوق بالعادة معدلات الزيادة في الإنتاجية. بينما يتمثل السبب الثاني في الأسعار العالية التي يؤمنها رجال الأعمال لأنفسهم في الصناعات الاحتكارية وما يماثلها. ويسمى النوع الأول بتضخم الأجور بينما يطلق على الثاني تضخم الأرباح، وكلاهما يحدث في ظروف الأسواق التي تتسم بالتنافس غير الحر[1].

أما في البلدان النامية، فقد تركز الحوار حول التضخم بين الهيكليين والنقديين. إذ يوجه الهيكليون الانتباه إلى صدمات العرض المتكررة، وبخاصة إنتاج الغذاء واستيراده نظراً للمساهمة الكبيرة للغذاء في سلة المستهلك للبلدان الفقيرة، وهي محور تفكيرهم[2]. وبالتالي فان التضخم يتأثر بدرجة كبيرة، حسب رأيهم، بعوامل غير نقدية، وبخاصة الاختناقات الحاصلة في الإنتاج. واستناداً إلى تجربة العديد من دول أمريكا اللاتينية، فقد أشار المنتمون لهذا التيار إلى صعوبة تفادي الضغوط التضخمية في اقتصاديات تعاني من المعوقات الهيكلية، والتي يعرفها (Thorp) بأنها أساسيات التركيبة الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والسياسية للبلد المعني، والتي تعيق بطريقة او بأخرى التوسع في الإنتاج. وتساق الحجة في هذا الصدد إلى ارتفاع نمو السكان والتحضر وما ينجم عن ذلك من زيادة الطلب الكلي بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الإنتاج. ولذلك يؤكد أنصار هذا التيار على إن جانب العرض هو المسؤول عن التضخم، وطبقاً لنماذجهم، يتولد التضخم، عادة، من جراء الاختناقات التي تعتري الاقتصاد الحقيقي.

في المقابل، يعتقد النقوديون إن العوامل غير النقدية تؤثر فقط على مسار التضخم في الأمد القصير، بينما تحدد المتغيرات النقدية معدل التضخم في الأمد الطويل. واستناداً إلى النظرية الكلاسيكية المستنبطة من معادلة فيشر الشهيرة، ساق قادة المدرسة النقدية وعلى رأسهم الاقتصادي البارز ميلتون فريدمان (M.Freidman) الحجة بان التضخم دائماً وأبداً ظاهرة

1 – حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2007، ص5.

2 – احمد ابريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد، 2012، ص133.

نقدية بحتة، تنجم إما عن زيادة في عرض النقد بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاج، أو بسبب اللجوء إلى التمويل التضخمي (الإصدار النقدي الجديد) لرفد السياسات المالية التوسعية[1].

اتجاه الظاهرة التضخمية في العراق.

تشير معظم الدراسات التي تناولت الظاهرة التضخمية في العراق بأنها ظاهرة مركبة لم تتشكل بفعل تأثير عامل واحد، كالزيادة في أسعار المشتقات النفطية، كما إنها ليست وليدة لسياسات التوسع النقدي التي وسمت العقد الأخير من القرن الماضي، بل إنها ظاهرة ترتبط بمجموعة من العوامل النقدية والمالية والحقيقية وفي مقدمتها الاختلالات الهيكلية المتأصلة في قطاع الإنتاج الحقيقي وانعدام النهج الاقتصادي والتنسيق المطلوب بين أدوات السياسة الاقتصادية العامة في البلد. إن التضخم في العراق كانت جذوره نقدية منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية وتزايد عرض النقد، تزامن ذلك مع أسباب هيكلية برزت في مطلع الثمانينات نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وما خلفته من تدمير للبنية التحتية طال معظم القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية. وقد تعاظمت الأسباب النقدية والهيكلية في تسعينات الحصار لتولد حالة من التزامن بين التضخم والركود، وهو ما يعرف بالأدب الاقتصادي بالركود التضخمي (Stagflation)[2]. فقد دفع الحصار الاقتصادي السلطة الحكومية آنذاك إلى اعتماد الإصدار النقدي الجديد في تمويل إنفاقها العام مما زج البلد في أتون التضخم الجامح. من جانب آخر أدى عدم التناسب بين القطاعات التي تمثل مصادر العرض السلعي الحقيقي والأنشطة التي تمثل روافد الطلب المحلي (الأنشطة الخدمية)، إلى انزلاق الاقتصاد العراقي في فوضى الاختلالات الهيكلية[3].

إن طبيعة الاتجاهات السعرية التي عاشها العراق منذ بدايات عقد التسعينات من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر أفصحت عن مشكلة هيكلية باتت متأصلة في مكونات ومداخل الاقتصاد الكلي في العراق الذي ما فتئ يعاني ظاهرة اختلال التوازن بين قطاعات الإنتاج السلعي

---

1 – حاتم مهران، مصدر سابق، ص5.

2 - عبد الحسين العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق : تنظير لجدوى الانتقال لاقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2008، ص109.

3 – فلاح خلف الربيعي، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد، 2006، ص28.

(باستثناء قطاع النفط) وبين قطاعات الخدمات والتوزيع التي ما زالت تعمل لمصلحة النشاطات الهامشية او ضعيفة الإنتاجية. وعلى الرغم من حصول تطورات سعرية ايجابية مهمة، بعد عام (2003)، من بينها حالة الهبوط النسبي في اتجاه الظاهرة التضخمية واعتدال الأسعار والأسعار النسبية ولاسيما خلال الأعوام (2003–2006) التي بلغ التضخم فيها قرابة (32%) سنوياً وفق متوسط (12) شهر لكل سنة. إلا أن تبدلاً جوهرياً اخذ يطرأ على اتجاهات الظاهرة التضخمية مجدداً ومنذ شهر شباط (2006)[1] ليضع الاقتصاد العراقي من جديد في مواجهة مع الضغوط التضخمية المزمنة والتي تجد مصادرها في مجموعة من العوامل أبرزها:

1- النشاط الإنفاقي الحكومي: فنفقات الموازنة العامة، التي يغلب عليها الطابع الجاري الاستهلاكي، تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي. كما إن قوى الصرف الهيكلية في تلك الموازنة من رواتب وأجور ونفقات تحويلية مختلفة باتت تفوق قدرات العراق الإنتاجية إجمالاً إذا ما استبعدنا القطاع النفطي كقطاع ريعي.
2- سيادة قطاع الخدمات دون توفر جهاز إنتاجي متطور ومرن في الوقت نفسه، مما يعني توليد دخول نقدية تمثل قدرات شرائية تزيد من ضغوط الطلب دون استجابة مناسبة من الجهاز الإنتاجي المحلي قد أمسى بالضرورة القوة الدافعة للنمو الضغوط التضخمية. وإزاء عجز الإنتاج المحلي لمواجهة الطلب الكلي، يتمدد الأخير على السلع المستوردة للتعويض عن شحة السلع المحلية مما يضع ضغوط قوية على ميزان المدفوعات ويرفع من درجة الانكشاف على الخارج[2].
3- التحول الذي طرأ على هيكل الطلب المحلي خلال عام (2003) وما بعدها نتيجة التحسن الذي طرأ على الوضع المعيشي للأسرة العراقية وتفاقم ظاهرة الميل للإنفاق الاستهلاكي وضعف معدلات الادخار بسبب تسعينيات الحصار والحرمان الذي عانى منه المجتمع.

---

1 – مظهر محمد صالح، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد، 2006، ص8.

2 – المصدر السابق نفسه، ص10.

4- توقف إنتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية والزراعية والاعتماد على الاستيراد قد رفع الرقم القياسي لأسعار تلك السلع في السوق المحلية إلى مستوياتها الدولية[1].

5- انفلات الوضع الأمني والذي يعيق الجهود المبذولة لإصلاح وإعادة أعمار البنى التحتية في العراق بالإضافة إلى انه يعيق عمليات مهمة أخرى كالاعتماد على الاستثمار المحلي والأجنبي في إقامة المشاريع الاقتصادية الضرورية لحاجات العراق الملحة. كما يثقل هذا الانفلات موازنة الدولة بما يتطلبه من إنفاق على عمليات تدريب وتسليح القوات العسكرية العراقية ويحملها كذلك أعباء الخسائر البشرية والمادية التي تتعرض لها المنشات العراقية المختلفة.

6- ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وشحتها، حيث تسببت الزيادات الحاصلة في أسعار المشتقات النفطية إلى زيادة كلف إنتاج السلع والخدمات التي تعتمد على هذه المشتقات بشكل مباشر او غير مباشر، في حين أدت شحة هذه المشتقات إلى ظهور سوق سوداء تتحكم بحوالي ثلث الحاجة المحلية وبأسعار تفوق الأسعار الحكومية[2].

طبيعة الترابط بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد العراقي.

تعد الغاية الأساسية لدراسة التضخم الكشف عن الديناميكيات المولدة له وإبراز طبيعة العلاقات الحاكمة لمساره المستقبلي. ولتحقيق ذلك ينبغي التحقق من طبيعة المتغيرات الخارجية المؤثرة في التضخم والتي لا يكون التضخم سبباً في حركتها، ولا تكون علاقتها به زائفة، أي يوجد بينها وبين التضخم تماثل في السلوك نتيجة خضوع المتغيرات المذكورة للأسباب نفسها. وكما ستبين هذه الدراسة، إن الإنفاق الحكومي هو الأساس في خلق السيولة بمختلف تعاريفها الضيقة والواسعة، وفي الوقت ذاته يحدد الإنفاق الحكومي مستوى الطلب الكلي وتالياً فجوة الطلب والضغوط التضخمية. وفي هذه الحالة حتى لو ظهرت علاقة كمية بين تغير عرض النقد

[1] - احمد حسين الهيتي وآخرون، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2007) الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 2، عدد 3، 2010، ص9.

[2] – كمال البصري، التضخم وأزمة الوقود عام 2006، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد، 2006، ص20.

والتضخم، فان مثل هذه العلاقة تخفق في التنبؤ بمسار التضخم في المستقبل كون النقود بذاتها محكومة مالياً، وتفقد صفة الاستقلال النسبي المطلوب في الأداة.

إن تمويل الإنفاق الحكومي يهيمن تماماً على آلية خلق النقود في العراق، وبذلك فان الإنفاق الحكومي هو المسؤول عن خلق السيولة، إذ تبادل الحكومة العملة الأجنبية للمورد النفطي مع البنك المركزي للحصول على المبالغ التي تحتاجها بالدينار. وهكذا تصبح السيولة المحلية الوجه الآخر للاحتياطات الدولية. ولبيان ذلك يجب التأكيد على أن الإنفاق من الموازنة العامة يجري بعملتين أجنبية ووطنية. ومن الناحية العملية تستخدم العملة الأجنبية للمدفوعات الخارجية (مستوردات الحكومة والتزاماتها مثل نفقات الدين الخارجي وما إليها). أما الإنفاق الحكومي الداخلي فيمول بالعملة العراقية، ويمكن إيضاح هذه الآلية من خلال الخطوات الآتية[1]:

* تدخل إيرادات النفط بالدولار في حساب لوزارة المالية يديره البنك المركزي في الخارج بعد اقتطاع (5%) لتعويضات الحرب.

* تمول الحكومة نفقاتها الخارجية بالدفع من ذلك الحساب من خلال فتح إعتمادات للاستيراد أو تسديد مستحقات عليها في سياق تنفيذ عقود تجهيزات أو مشاريع .

* أما تمويل الإنفاق الداخلي فيكون عبر الآلية الآتية : تصدر وزارة المالية أمراً بتحويل مبلغ بالعملة الأجنبية إلى الدينار العراقي وفي هذه الحالة أصبحت لديها وديعة بالدينار العراقي لدى البنك المركزي وتقوم بالسحب على تلك الوديعة لتسديد التزاماتها الداخلية من رواتب وعقود شراء من الداخل أو أية مدفوعات داخلية يقتضيها تنفيذ الموازنة . بعد ذلك يبيع البنك المركزي العراقي جزءاً من تلك العملة الأجنبية، التي بادلها بالدينار مع وزارة المالية، إلى القطاع الخاص في مقابل الدينار وتستمر هذه العملية دون انقطاع . وهكذا قد تبين إن مورد النفط لا يستخدم في تمويل الإنفاق الحكومي داخل العراق بل هو وسيلة لتمويل ذلك الإنفاق عن طريق التوسع النقدي ابتداء والذي يتراجع جزئيا" من خلال مبيعات العملة الأجنبية للقطاع الخاص. لذلك يعول كثيرا" على التوسع (الإصدار) النقدي مصدرا" لتمويل الإنفاق الحكومي الداخلي.

[1] - احمد ابريهي علي، مصدر سابق، ص99.

وقد تتوقف وزارة المالية من بيع العملة الأجنبية للبنك المركزي عندما لا يسمح رصيدها بذلك أي لا يكفي إلا لمواجهة مستورداتها ومدفوعاتها الخارجية. فعند ذاك تقترض من البنك المركزي أي تصدر حوالات يشتريها البنك المركزي في مقابل وضع ما يعادل قيمتها في الحساب الجاري للوزارة وبهذه الطريقة سوف يزداد الأساس النقدي بقيمة الحوالات، إذ سيزداد صافي الائتمان المحلي أي القروض التي يقدمها البنك المركزي للحكومة. وعندما تنفق وزارة المالية تلك المبالغ ستولد في القطاع الخاص طلباً على العملة الأجنبية التي على البنك تلبيها وتؤدي هذه العملية إلى خفض رصيد العملة الأجنبية للبنك وينخفض الأساس النقدي بمقدار المبيعات. المهم اقتصاديا" إن الحكومة تمول إنفاقها المحلي بالتوسع النقدي (الإصدار) سواء جرى ذلك من خلال بيع عملة أجنبية للسلطة النقدية او الاقتراض منها. وتلك خاصية أساسية للاقتصاد النفطي تتجلى في العراق على أتمها [1].

إن توسع الحكومة في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي دون مراعاة لأثار تلك الزيادة، لذا فان الخلاص من الضغوط التضخمية يتطلب اعتماد منهج للإدارة الاقتصادية من جانب العرض لتوسيع طاقة استيعاب الاقتصاد العراقي للإنفاق. ويمكن وصف وضع الاقتصاد العراقي من جهة الإنفاق الحكومي واستيعابه كالآتي[2]:

1–نتصور الإنفاق الخاص مكونين الأول يرتبط بالناتج المحلي غير المعوض بالمستوردات والثاني يرتبط بالإنفاق الحكومي الداخلي .

2–نفترض إن الناتج المحلي من السلع والخدمات غير القابلة للتعويض بالمستوردات ذو مرونة عرض واطئة في الأمد القصير بعد نقطة معينة تبدأ عندها الأسعار بالتزايد ثم تتسارع ثم تنعدم المرونة بعد الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى .

3–إن الإنفاق الداخلي يتحدد نقديا" ثم يتعين محتواه الحقيقي اعتمادا" على المستوى العام للأسعار. ويمكن توضيح تلك الأفكار بالصيغ الرياضية الآتية[3] :

---

[1] – المصدر السابق، ص106.

[2] – احمد ابريهي علي، الاقتصاد العراقي من التخريب للنهوض، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2009، ص33.

[3] - المصدر السابق، ص33.

لنفترض أن

$$x + ax + bpy = py \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث إن :-

y : مستوى الناتج المحلي الحقيقي من السلع والخدمات غير القابلة للتعويض بالمستوردات.

x : مستوى الإنفاق الحكومي الداخلي.

p : المستوى العام للأسعار.

ax : ذلك الجزء من الإنفاق الخاص المرتبط بالإنفاق الحكومي الداخلي.

bpy : ذلك الجزء من الإنفاق الخاص المرتبط بالناتج بالمعنى المبين آنفا" .

وبتبسيط معادلة (1) نحصل على :

$$(1+a)\ x = py - bpy = (1-b)\ py$$

أي إن مستوى الأسعار (P) يساوي:

$$P = \frac{(1+a)x}{(1-b)y} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وبما ان a , b ثوابت يمكن اختزال المقدار $\frac{(1+a)}{(1-b)}$ إلى ثابت أيضا" وليكن(f) وبذلك يصبح المستوى العام للأسعار (P):

$$P = f\,\frac{x}{y} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

وبموجب هذا التبسيط وإذا افترضنا ثبوت الناتج المحلي الحقيقي (y) في الأمد القصير فإن المستوى العام للأسعار (P) يتغير بتغير الإنفاق الحكومي الداخلي (x) أي أن التغير النسبي في الإنفاق الحكومي الداخلي يساوي التضخم لان :

$$\frac{dP}{p} = \frac{dx}{x}$$

وكلما كان الإنتاج المحلي أكثر مرونة في الاستجابة لضغط الزيادة في الطلب الكلي المحفز بالإنفاق الحكومي الداخلي كلما كان معدل التضخم اقل من معدل الزيادة النسبية في الإنفاق الحكومي كما في الشكل (1) أدناه .

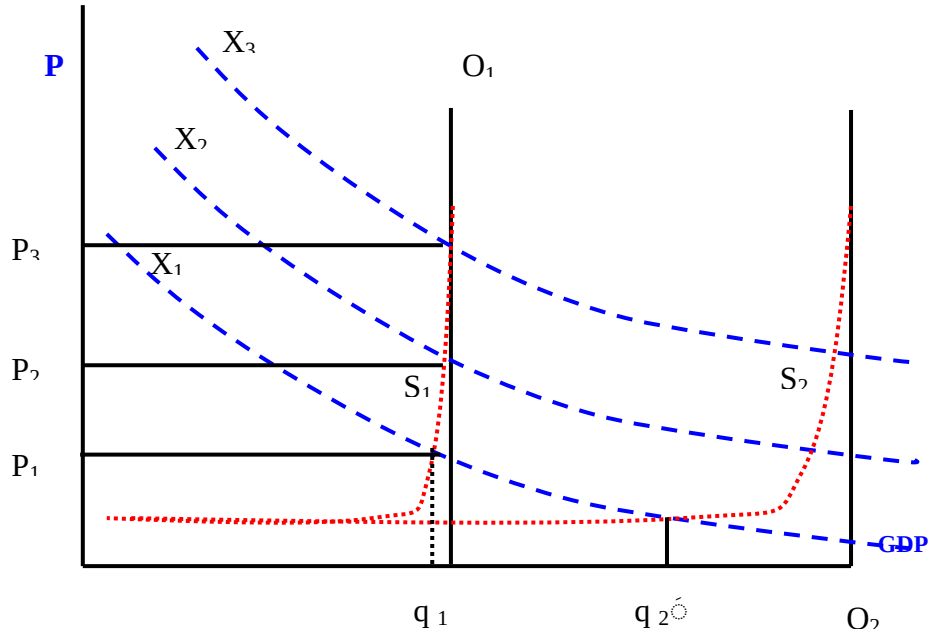

احمد ابريهي علي، الاقتصاد العراقي من التخريب للنهوض، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2009، ص34.

يصور الشكل (1) كيف إن ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي من (X_1) إلى (X_2) يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من (P_1) إلى (P_2) بالتقاطع مع منحنى العرض (S_1). لكن الزيادة الكبيرة في الأسعار لا تقابلها على المحور الأفقي إلا زيادة صغيرة في العرض أي بين (o_1) و (q_1). وهذا تمثيل للمرونة الواطئة للجهاز الإنتاجي المحلي في العراق . أما عندما يرتفع مستوى الإنفاق الحكومي إلى (X_3) فلا يقترن ذلك بأية زيادة في الإنتاج بل تنعكس الزيادة في الأسعار من ($P_3 - P_2$) فقط، أي يدخل النظام الإنتاجي منطقة عدم المرونة وفي كثير من الأحيان لاحظنا هذه الظاهرة في العراق . لكن لو تطورت الطاقة الإنتاجية القصوى إلى (O_2) يتغير منحنى العرض إلى (S_2) وبذلك يستجيب الإنتاج بحيث ينتقل مستوى العرض إلى (q_2) دون الحاجة إلى تغير مبلغ الإنفاق النقدي وبأسعار أدنى.

تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في العراق.

تقوم هذه الدراسة على استخدام الطرق القياسية الأكثر تطوراً لتحليل السلاسل الزمنية ممثلة في نموذج التكامل المشترك Contegration Model وسببية غرانجر Granger's Causality في تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد العراقي. ان استخدام الطرق الإحصائية التقليدية أصبح موضع شك من لدن المنهجيين والباحثين بسبب كون معظم المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في مستوياتها، لاحتوائها على جذر الوحدة Unit Root. ويعني وجود جذر الوحدة في أي سلسلة زمنية ان متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن. ويؤدي استخدام الطرق التقليدية في تحليل المتغيرات التي تعاني من خاصية عدم الاستقرار إلى نتائج زائفة Spurious Results ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي مما يقلل من مصداقيتها في التحليل الإحصائي. لذا فمن الأهمية بمكان تحديد ما إذا كانت المتغيرات موضع الدراسة مستقرة في مستوياتها ام عند حساب الفروق الأولى، وهذا يكون عن طريق اختبار جذر الوحدة Unit Root Test. وتتكون عينة الدراسة (انظر ملحق 1) من فترتين زمنيتين، تتراوح الأولى بين (2005–2010 / بيانات فصلية) والثانية بين (2005–2010 / بيانات شهرية).

وقد جرت العادة في البحوث التي تعتمد منهج التكامل المشترك على اخذ المتغيرات بشكل لوغارتمي بغرض تقليص تباين السلاسل الزمنية من جهة وتخفيض اثر المتغيرات الشاذة من جهة ثانية. فتطبيق منهج التكامل المشترك على سلاسل زمنية دون اخذ لوغاريتمات هذه السلاسل الزمنية قد يؤدي إلى نتائج مضللة نتيجة لعدم ثبات تباين السلاسل الزمنية. لذا تم تحويل السلاسل الزمنية الخاصة بالإنفاق الحكومي العام والتضخم، من الصيغة الخطية إلى الصيغة اللوغارتمية. وتم الاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي (أعداد مختلفة). كما استعانت الدراسة بالبرنامج الإحصائي(EViews 5.1) في اختبار وتحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تم استخدام اختبار جذر الوحدة الذي يؤدي إلى نتائج أكثر دقة، وذلك من خلال الاستعانة باختبار ديكي– فوللر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) الذي طُور عام (1981) على يد كل من ديكي وفوللر Dicey & Fuller وقد أطلق عليه اختبار ديكي فوللر الموسع وذلك لتفاديه سلبيات اختبار ديكي فوللر البسيط[1]، والمتمثلة في عدم الأخذ بنظر الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي. فإذا كان حد الخطأ العشوائي يعاني من هذه المشكلة فإنه يمكن استخدام اختبار ديكي– فوللر الموسع (ADF) في محاولة تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عدداً معيناً من فروقات المتغير التابع المتباطئ[2] وذلك بتقدير معادلة الانحدار التالية:

$$\Delta Y_t = \beta Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \beta_{j+1} \Delta Y_{t-j} + e_t \quad \text{.....(4)}$$

ويتم استخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) من خلال فحص إحصائية (t)* للمعلمة (B) ومقارنة هذه الإحصائية بالقيم الجدولية. فإذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة غير مستقرة في مستواها فإنه يتم اخذ الفروق الأولى وإجراء اختبار جذر الوحدة على الفروق، وإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى فإن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى: I~(1)، أما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة بعد اخذ الفرق الثاني فإنها تكون متكاملة من الدرجة الثانية: I~(2). وينطوي اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) كذلك على اختبار فرضية العدم (Null hypothesis) بان المعلمة (H0 : β = 0)، أي إن السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة، في مقابل الفرضية البديلة (H1 : β = 1) والتي تعني إن السلسلة الزمنية مستقرة (Stationary).

---

[1]- D. Dickey, and Fuller, W "Likelihood Ratio Statistical for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Econometric , USA, 1981, p.p. 1057-1072.

[2] - W . Enders, "Applied Econometrics Time Series", New York :John Wiley & sons, Inc, USA, 1995, p.221.

* المقصود هنا إحصائية (t) غير المعيارية، والتي تعرف أحياناً بمصطلح MK Critical Values والتي طورها Mackinnon عام 1991، لمزيد من الاطلاع انظر:

- Dimitrios Asteriou And Stephen G. Hall, Applied Econometrics : A Modern Approach Using Eviews, Palgrave Macmillan, UK, 2007, p.296.

جدول(1) يبين نتائج اختبارات الاستقرار طبقا لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ويتضح من الجدول أدناه إن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة {{ الإنفاق الحكومي الفصلي (S_q)، الإنفاق الحكومي الشهري (S_m)، معدل التضخم الفصلي (P_q)، معدل التضخم الشهري(P_m) }} جميعها غير مستقرة في مستوياتها Level سواءً بحد ثابت وبدون اتجاه عام Constant أو بحد ثابت واتجاه عام Constant& Linear Trend حيث ان جميع المعالم المقدرة لإحصاء (t) لاختبار جذر الوحدة اقل من القيم الجدولية لها (في قيمتها المطلقة) مما يعني عدم دلالاتها إحصائياً عند مستوى المعنوية (1%) و(5%). أما عند حساب الفروق الأولى للمتغيرات المذكورة فان القيم المقدرة لإحصاء (t) تصبح ذات دلالة إحصائية، حيث إن جميع المعالم المقدرة (سواء كانت بحد ثابت فقط أو بحد ثابت واتجاه عام) تزيد عن القيم الجدولية(*) عند مستوى معنوية (1%) باستثناء معدل التضخم الفصلي (P_q) الذي كان معنوياً عند مستوى (5%) .

الجدول (1) اختبار ADF للمستويات والفروق

اختبار ديكي فوللر الموسع		LN (S_q)	LN (P_q)	LN (S_m)	LN (P_m)
المستويات	ثابت	-2.012789	-2.276672	-2.641856	-0.976311
	ثابت واتجاه عام	-1.980941	-1.310092	-2.657261	-2.250519
الفروق الأولى	ثابت	*-5.412191	**-3.267145	*-9.812211	*-9.617811
	ثابت واتجاه عام	*-4.766409	**-3.965495	*-9.751315	*-9.546731

* عند مستوى معنوية (1%). ** عند مستوى معنوية (5%).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews 5.1)

وبناءاً عليه فانه يمكن القول بقبول فرضية العدم المتمثلة في عدم استقرارية المتغيرات في مستوياتها وإنها تعاني من خاصية الجذر الوحدوي. وهذا يعني إن السلاسل الزمنية لمتغيرات الإنفاق الحكومي والتضخم ليست سلاسل زمنية مستقرة بالمستوى العام ومستقرة عند الفروق الأولى، ومن ثم إمكانية تكاملها تكاملا مشتركاً.

* القيم الجدولية لـ (ADF) تم احتسابها ضمن مخرجات برنامج (EViews) المستخدم في هذه الدراسة، وهذه القيم تختلف حسب عدد حدود الفرق المبطأ الداخلة في نموذج الاختبار، والتي قد تم حسابها تلقائياً وفق معيار Akaike (AIC) بحد أقصى 10 فترات.

اختبار التكامل المشترك

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات أنموذج الدراسة غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق، ومن ثم التحقق من أنها جميعا متكاملة تكاملا مشتركا، يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتضخم. وتقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص Characteristic الإحصائية للسلاسل الزمنية، إذ تم الربط بين مفهوم التكامل المشترك ومفهوم النظرية الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بفكرة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل. وينص أنموذج التكامل المشترك على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل Equilibrium in the long run لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير في الأجل الطويل، مع إمكانية أن تتباعد هذه المتغيرات عن التوازن في الأجل القصير Equilibrium in the short run ويصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل. وهكذا فان التكامل المشترك بين سلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى يعني ان التجميع الخطي بينهما متكامل من الدرجة صفر، أي ان السلسلتين متكاملتين تكاملا مشتركا بحيث انه بالرغم من وجود اختلال في الأمد القصير فان المتغيرين يسيران باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

وفي دراسة مشتركة لكل من انجل وغرانجر Granger and Engel عام (1987) قدم الباحثان منهجية جديدة لاختبار التكامل المشترك[1]، وقامت الطريقة التي قدمها الباحثان على اختبار الفرض الصفري القائل (بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) [2] وذلك بتقدير الانحدار لمتغير على آخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي. فإذا كانت سلسلة البواقي بها جذر وحدة أي غير مستقرة فيمكن قبول الفرض الصفري (عدم وجود تكامل مشترك في المعادلة). أما إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ولا تشتمل على جذر الوحدة فيتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل

---

[1] -R. F. Engle. and Granger, C. W. "Co-integration and Error-Correction Representation, Estimation and Testing", Econometrics, 55, (2), USA, 1987, P.P. 251-76.

[2] – السيد متولى عبد القادر، نحو منهج مقترح لاختبارات التكامل والتكامل المشترك للسلاسل الزمنية، منتديات الاحصائين العرب، 2006، ص8.

- www.arabicstat.com/

مشترك Cointegration Relationship بين المتغيرين. ويقوم اختبار انجل كرانجر على إجراء اختبار أولي لتكامل المتغيرات محل الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وفق الصيغ الآتية:-

$$Ln(P_t) = \beta_0 + \beta_1 Ln(S_t) + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

$$Ln(S_t) = \beta_0 + \beta_1 Ln(P_t) + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

في المعادلات السابقة يتم اختبار فرضية العدم (H0 : β = 0) المتمثلة بعدم استقرارية عنصر الخطأ في مستواه، أي أن سلسلة البواقي (et) المقدرة من الأنموذج السابق تحتوي على جذر الوحدة Unit Root أي أن سلسلة البواقي غير مستقرة ومنه يستنتج عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج، والعكس في حالة التوصل من خلال هذا الاختبار إلى رفض فرضية العدم بان (H0 : 0)، عندها يستنتج بان سلسلة البواقي المقدرة لا تحتوي على جذر الوحدة أي إنها مستقرة ومنه يستنتج وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية أي وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

وبتطبيق اختبار انجل غرانجر (EGT) في الدراسة تم الحصول على النتائج الإحصائية الموضحة في جدول (2) والذي يفصح عن استقرارية بواقي معادلات الانحدار المقدرة، فطبقا لاختبار ديكي فولر الموسع فان القيم المحسوبة لإحصائية (t) اكبر من القيم الجدولية لها (سواء كانت بحد ثابت فقط او حد ثابت واتجاه عام) عند مستوى معنوية (1%) و(5%)، مما يعني رفض فرضية العدم المتمثلة في عدم استقرارية عنصر الخطأ (البواقي u_t،e_t) وقبول الفرضية البديلة في ان عنصر الخطأ الذي تم تقديره بالمعادلة (2) و(3) ساكن في مستواه، ولكافة فترات التحليل، عند مستوى معنوية (1%) و(5%).

الجدول (2) اختبار (انجل – غرانجر) للتكامل المشترك

الانحدار	البواقي	ثابت	ثابت واتجاه عام
انحدار LN (P_q) على LN (S_q)	e_q	**-3.191217	**-3.723173
انحدار LN (S_q) على LN (P_q)	u_q	*-5.316531	*-5.180392
انحدار LN (P_m) على LN (S_m)	e_m	*-9.316732	*-9.248335
انحدار LN (S_m) على LN (P_m)	u_m	*-9.965966	*-10.48820

* عند مستوى معنوية (1%). ** عند مستوى معنوية (5%).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews 5.1)

بناء على هذا فإننا نخلص إلى أن الإنفاق الحكومي والتضخم بينهما تكامل مشترك، طبقاً لاختبار انجل غرانجر، مما يعني إمكانية إجراء تحليل السببية بين المتغيرات المذكورة لمعرفة اتجاه العلاقة السببية.

اختبار غرانجر لاتجاه السببية

في هذا الجزء سوف يتم تحليل العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وذلك باستخدام السلاسل الزمنية الفصلية والشهرية للإنفاق الحكومي والتضخم في العراق. حيث يتضمن وجود التكامل المشترك بين مؤشرات الإنفاق الحكومي والتضخم، حسب **Granger**، وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، ولكن تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات موضع الدراسة يتطلب استخدام سببية غرانجر. حيث يستخدم اختبار السببية لغرانجر **Granger causality** ، لمعرفة اتجاه السببية بين المتغيرات الاقتصادية وكذلك لتوضيح أن التغير في القيم الحالية لمتغير ما يسبب التغير في متغير أخر[1]. أي إن التغير في قيم (X_t) الحالية والماضية مثلاً (نفترض أن X يمثل الإنفاق الحكومي) يسبب التغير في قيم (Y_t) الحالية (نفترض إن Y يمثل معدل التضخم)، ويتضمن اختبار غرانجر للسببية نموذج انحدار ذاتي وكما يلي :

$$Y_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{p} \delta i \, Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{q} \lambda j \, X_{t-j} + u_t \quad \text{.....(7)}$$

$$X_t = a_0 + \sum_{i=1}^{n} ai \, X_{t-j} + \sum_{j=1}^{m} \beta j \, Y_{t-j} + v_t \quad \text{.....(8)}$$

حيث إن:

$(\lambda, \delta i, \beta, \alpha i)$: معلمات يراد تقديرها.

U_t, V_t : حدان عشوائيان بتباين ثابت ومتوسط حسابي يساوي الصفر.

ويتم تقدير المعادلتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، بعد ذلك يتم توظيف إحصائية (F) لاختبار سببية غرانجر وكما يلي[2]:

$$F = \frac{(RSS_R - RSS_{UR})/m}{RSS_{UR}/(n-k)} \quad \text{..... (9)}$$

1 - C. W. J. Granger "Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods" Econometrica, Vol. 37, No. 3, 1969, p. 431.

2 - Gujarati , Damodar N: Basic Econometrics, 4th Ed , McGraw − Hill, USA, 2004, p.698.

حيث أن :

RSS_R : مجموع مربعات انحرافات البواقي المقيدة.

RSS_{UR} : : مجموع مربعات انحرافات البواقي الغير المقيدة .

m : عدد التخلف الزمني

n-k : درجة الحرية

فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من (F) الجدولية عند مستوى معنوية (α)، نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة بين متغيرات الدراسة ونقبل الفرضية البديلة. ويمكن تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم من خلال تقدير المعادلة (7) و(8) وسوف ننطلق من فترة تباطؤ مزدوجة تساوي (4) ثم نقلص فترات الإبطاء بالتدريج، لأجل معرفة اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة عند كل فترة إبطاء.

وتبين النتائج الملخصة في جدول (3) إن التغيرات في مستوى الإنفاق العام تساعد في تفسير التغيرات في معدل التضخم عند فترات الإبطاء (1) و(2) و(3) فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (12.4712) و(3.36573) و(2.62540) وعلى التوالي، وهي معنوية عند مستوى (1%) و(5%) و(10%)، في حين لم يكن للتضخم أي تأثير على الإنفاق الحكومي عند كافة فترات الإبطاء.

جدول (3) نتائج اختبار غرانجر للسببية / بيانات فصلية

اتجاه السببية	فترات الإبطاء	إحصائية F	الاحتمالية
$Ln\ P_y \Leftarrow Ln\ S_y$	4-4	1.81665	0.19591
$Ln\ S_y \Leftarrow Ln\ P_y$	4-4	0.67240	0.62473
$Ln\ P_y \Leftarrow Ln\ S_y$	3-3	2.62540	0.09136
$Ln\ S_y \Leftarrow Ln\ P_y$	3-3	0.51942	0.67576
$Ln\ P_y \Leftarrow Ln\ S_y$	2-2	3.36573	0.05869
$Ln\ S_y \Leftarrow Ln\ P_y$	2-2	0.63930	0.53988
$Ln\ P_y \Leftarrow Ln\ S_y$	1-1	12.4712	0.00210
$Ln\ S_y \Leftarrow Ln\ P_y$	1-1	1.26802	0.27347

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews 5.1)

وبناء على نتائج اختبار السببية يتضح أن هناك علاقة سببية ذات الاتجاه واحد بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في الاقتصاد العراقي (بيانات فصلية). فالتغيرات في مستوى الإنفاق

الحكومي تساعد في تفسير التغيرات في معدل التضخم وهذا ينسجم مع الجانب التحليلي للدراسة والمؤكد على أن الإنفاق الحكومي هو الأساس في خلق السيولة بمختلف تعاريفها الضيقة والواسعة، وفي الوقت ذاته يحدد الإنفاق الحكومي مستوى الطلب الكلي وتالياً فجوة الطلب والضغوط التضخمية. في حين تفصح النتائج المبينة في جدول (4) عن انعدام العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم باستخدام البيانات الشهرية، إذ أظهرت النتائج انعدام معنوية (F) المحسوبة لكافة فترات الإبطاء، ويعود ذلك إلى هيمنة العوامل الأخرى (والمشار إليها في متن الدراسة) على مسار التضخم الشهري في العراق.

جدول (4) نتائج اختبار غرانجر للسببية / بيانات شهرية

اتجاه السببية	فترات الإبطاء	إحصائية F	الاحتمالية
$Ln\ P_y \Leftarrow Ln\ S_y$	4-4	0.28830	0.88444
$Ln\ S_y \Leftarrow Ln\ P_y$	4-4	0.38424	0.81904
$Ln\ P_y \Leftarrow Ln\ S_y$	3-3	0.01421	0.99766
$Ln\ S_y \Leftarrow Ln\ P_y$	3-3	0.29003	0.83243
$Ln\ P_y \Leftarrow Ln\ S_y$	2-2	0.01233	0.98774
$Ln\ S_y \Leftarrow Ln\ P_y$	2-2	0.51363	0.60073
$Ln\ P_y \Leftarrow Ln\ S_y$	1-1	0.03888	0.84428
$Ln\ S_y \Leftarrow Ln\ P_y$	1-1	0.30750	0.58104

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews 5.1)

الاستنتاجات

1- توصف الظاهرة التضخمية في العراق بأنها ظاهرة مركبة لم تتشكل بفعل تأثير عامل واحد، بل إنها ظاهرة ترتبط بمجموعة من العوامل النقدية والمالية والحقيقية وفي مقدمتها الاختلالات الهيكلية المتأصلة في قطاع الإنتاج الحقيقي وانعدام النهج الاقتصادي والتنسيق المطلوب بين أدوات السياسة الاقتصادية العامة في البلد.

2- مارست عدة عوامل منها ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي وضغوط الطلب الكلي، دون توفر جهاز إنتاجي متطور ومرن، بالإضافة إلى انفلات الوضع الأمني، تأثيراً واضحاً في زيادة معدلات التضخم في العراق بعد عام (2003).

3- بينت الدراسة أهمية الإنفاق الحكومي في تكوين الأساس النقدي وحركة المجاميع النقدية، نتيجة خصائص الاقتصاد العراقي ومصادر تمويل الإنفاق الحكومي والهيمنة الحكومية على عرض العملة الأجنبية. وبذلك فإن التوسع النقدي في العراق هو، بالدرجة الأولى ، محصلة الإنفاق الحكومي الممول من بيع العملة الأجنبية إلى البنك المركزي. وتلك خاصية أساسية للاقتصاد النفطي تتجلى في العراق على أتمها.

4- بينت نتائج اختبارات الاستقرارية احتواء السلاسل الزمنية (الفصلية والشهرية) لمتغير الإنفاق الحكومي والتضخم على جذر الوحدة وإنها غير مستقرة في المستوى العام، في حين تصبح هذه المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى، طبقاً لاختبار ديكي– فوللر الموسع، مما يعني إنها متكاملة من الدرجة الأولى.

5- أفصح اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية (انجل – غرانجر) عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتضخم في العراق على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير نتيجة لاستقرارية بواقي معادلات الانحدار المقدرة.

6- بين اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (بيانات فصلية). فالتغيرات في مستوى الإنفاق الحكومي تساعد في تفسير التغيرات في معدل التضخم وهذا ينسجم مع الجانب التحليلي للدراسة والمؤكد على إن الإنفاق الحكومي هو الأساس في خلق السيولة بمختلف تعاريفها الضيقة والواسعة، وفي الوقت ذاته يحدد الإنفاق الحكومي مستوى الطلب الكلي وتالياً فجوة الطلب والضغوط التضخمية. في حين لم تبين نتائج اختبار البيانات الشهرية للمتغيرات المذكورة وجود أي علاقة سببية نظرا إلى هيمنة العوامل الأخرى على مسار التضخم الشهري في العراق.

التوصيات

1- ضبط الإنفاق العام من خلال تغيير بنية الإنفاق لكي لا يطال التخفيض برامج الاستثمار وتخصيصات مكافحة الفقر ودعم مستوى المعيشة للعوائل واطئة الدخل. كما يمكن ترشيد الإنفاق العام من خلال استبعاد النفقات الزائدة من نحو توظيف قوى عاملة فائضة عن الحاجة وإبرام عقود التجهيز بأسعار عالية للمشاريع المتعاقد على تنفيذها وخفض رواتب الرئاسات الثلاثة والدرجات الخاصة وتقليص حجم الامتيازات والايفادات غير الضرورية.

2- الشروع بمواجهة التضخم من خلال تصحيح الاختلال في الجهاز الإنتاجي وزيادة حجم التخصيصات الاستثمارية لقطاعي الزراعة والصناعة، مع تحسين واقع البنية التحتية، لأجل زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد.

3- إن هيمنة الإنفاق العام في العراق على خلق السيولة وقصور أدوات السياسة النقدية عن السيطرة عليها يشير إلى ضرورة عدم الاختزال في التنظير عند مكافحة التضخم. وبالتالي اختيار أدوات جديدة للسيطرة على التضخم حسب فاعليتها الواقعية، وهو موضوع للبحث والتحقيق بشكل دائمي.

4- تمهد هذه الدراسة لجهود أوسع نطاقا ترمي إلى إعادة بلورة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي في البلدان النفطية، لغرض المساعدة في رسم سياسات اقتصادية ناجعة تحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

المصادر

1- احمد ابريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد، 2012.

2- احمد ابريهي علي، الاقتصاد العراقي من التخريب للنهوض، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2009.

3- احمد حسين الهيتي وآخرون، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2007) الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 2، عدد 3، 2010.

4- بول ساموبلسون، ووليام نوردهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006.

5- حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2007.

6- حسن الهجهوج، محددات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أسلوب التكامل المشترك، مجلة جامعة الخرطوم للعلوم الإدارية، بدون عدد، السودان، 2009.

www. mgtschool@uk.edu

7- مظهر محمد صالح، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد، 2006.

8- كمال البصري، التضخم وأزمة الوقود عام 2006، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد، 2006.

9- فلاح خلف الربيعي، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد، 2006.

10- عبد الحسين العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق : تنظير لجدوى الانتقال لاقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2008.

11 – السيد متولى عبد القادر، نحو منهج مقترح لاختبارات التكامل والتكامل المشترك للسلاسل الزمنية، منتديات الإحصائيين العرب، 2006، ص8.

www.arabicstat.com/

12- البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, النشرات السنوية للأعوام (2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010).

13- Asteriou, Dimitrios And G. Hall, Stephen, Applied Econometrics : A Modern Approach Using Eviews, Palgrave Macmillan, UK, 2007.

14 - C. W. J. Granger "Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods" Econometrics, Vol. 37, No. 3, 1969.

15- Dickey, and Fuller, W "Likelihood Ratio Statistical for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Econometric , USA, 1981.

16- Gujarati , Damodar N: Basic Econometrics, 4th Ed, McGraw − Hill, USA, 2004.

16- R. F. Engle. and Granger, C. W. "Co-integration and Error-Correction Representation, Estimation and Testing", Econometrics, 55, (2), USA, 1987.

17 - W . Enders, "Applied Econometrics Time Series", New York :John Wiley & sons, Inc, USA, 1995.